الأمم المتحدة

A/ES-10/78–S/2001/392

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أود، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أوجه انتباهكم إلى قيام جيش الدفاع الإسرائيلي في الأيام العديدة الأخيرة بتصعيد عملياته العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

وقد أعربت في رسالتي المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/ES-10/73-S/2001/335) عن قلق اللجنة إزاء أعمال العنف وسفك الدماء بالمنطقة. ولقد صعدت إسرائيل من هجماتها ووصلت بها إلى مستويات جديدة من الكثافة ولا سيما في قطاع غزة. ففي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وبعد عملية برية وجوية وبحرية واسعة النطاق احتل الجيش الإسرائيلي المنطقة وفرض حصارا على مدينة غزة وقسّم قطاع غزة إلى ثلاثة أجزاء معزولة عن بعضها البعض. وتشير التقارير الإخبارية إلى أن القوات الإسرائيلية قد تقدمت أثناء هذه العملية داخل الأراضي الفلسطينية مسافة لا تقل عن نصف ميل واستولت على ستة مواقع للشرطة الفلسطينية على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة. وقد استخدم الجيش الإسرائيلي في هذه العملية الرشاشات والدبابات وناقلات الأفراد المصفحة وطائرات الهليكوبتر والمدفعية والقذائف البحرية سطح سطح. وأغلق الجيش أيضا جميع الطرق الرئيسية ومطار غزة الدولي. واحتلت مواقع أفراد شرطة الحدود التابعة للسلطة الفلسطينية في بيت حانون

200401 200401 01-34249 (A)
0134249

الخاضعة كلية للسيطرة الفلسطينية. وأصابت الصواريخ أيضا مبان في دير البلح ورفح الواقعتين تباعا في وسط وجنوب قطاع غزة على التوالي. وقد أسفرت هذه العملية العسكرية، وفقا لما أوردته التقارير، عن مقتل أربعة فلسطينيين من بينهم طفل سنه ٩ أعوام واثنين من المراهقين وجرح قرابة ٤٠ شخصا بمن فيهم نساء. وبعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من قطاع غزة، عاود الدخول في اليوم التالي في الجزء الجنوبي منه ودمر مركزا للشرطة الفلسطينية. وفي الضفة الغربية، أطلقت الدبابات الإسرائيلية قذائف مدافعها على بلدتي بيت جالا وبيت ساحور بمنطقة بيت لحم وعلى مخيم الخضر ومخيمين مجاورين للاجئين الفلسطينيين. وذكرت التقارير أيضا أنه جرى تبادل مكثف لإطلاق النار في مدينة الخليل.

وتعرب لجنتنا عن صدمتها وروعت من هذه التطورات. ذلك أن رد فعل الجيش الإسرائيلي على الهجمات الإسرائيلية كان مرة أخرى عنيفا إلى أقصى حد وغير متناسب. ونرى دوما أن على الحكومة الإسرائيلية أن تحترم الالتزامات والمسؤوليات الواقعة عليها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وإن إصرار إسرائيل في رفضها هذا من شأنه أن يؤدي إلى دوام تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه وسيزيد من عدم استقرار المنطقة وسينسف جميع محاولات تطبيع الحالة. وقد أقر المجتمع الدولي كذلك بأن جوهر المشكلة لا يزال يكمن في الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ لهذا التوغل غير المشروع للجيش الإسرائيلي داخل مناطق قطاع غزة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وتشدد اللجنة، في هذا الصدد، على أن قيام إسرائيل باحتلال هذه الأجزاء من قطاع غزة من جديد، يشكل انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقات التي وقّعها الطرفان في إطار عملية السلام.

وفي ضوء ما تقدم، هناك حاجة إلى القيام باتخاذ إجراء دولي سريع لوقف موجة العنف الحالي واستئناف مفاوضات السلام. وينبغي كذلك للمجتمع الدولي أن يسلِّم بمسؤوليته الأدبية تجاه الشعب الفلسطيني المحروم من حقوقه غير القابلة للتصرف منذ ما يزيد على نصف قرن. ويتمثل موقف لجنتنا بهذا الصدد في أنه على الولايات المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة تجاه قضية فلسطين من جميع جوانبها إلى أن يتم التوصل إلى حل مُرض يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي، وإلى أن يتم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا.

ولقد قمنا في اللجنة، بحث الأمين العام مرة أخرى على أن تكثف الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة على إنهاء الأزمة واستئناف الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي.

وبالنظر إلى ما تتسم به الحالة على أرض الواقع من توتر وهشاشة فإن الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، تكتسب إلحاحية خاصة.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيبرا دييغين **كا**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف